التنبيهات الصرفية عند الخطيب الشربيني (ت٩٧٧هـ) في كتابه فتح الخالق المالك في حلِّ ألفاظ كتاب ألفية ابن مالك ومنهجه في دراستها .

الكلمات المفتاحية: التنبيهات، الصرفية، الشربينيُّ

م.م يوسف كريم عبدون

المديرية العامة لتربية ديالى

Yousif123456esru@gmail.com

الملخَّص:

الهدف من هذا البحث تسليط الضوء على المادة الصرفية الواردة في أطر التنبيهات لدى الشربيني ومنهجه فيها، وهذه التنبيهات ـ التي تُعدُّ أسلوبًا تأليفيًّا رصينًا ـ امتلأت به الكثير من كتب العلماء في العصور المتأخرة؛ لعرض المادة المشروحة والمؤلَّفة في بطون الكتب، إذ ارتكز البحث على محورين، الأول يتمثَّل في معالجة المنهج الخاص الذي تعامل به الشربينيُّ في إيراده لهذه التنبيهات في شرحه لألفية ابن مالك، فضلًا عن ترجمة سيرته بإيجاز، والآخر في دراسة المادة الصرفية الواردة في أطر نصوص التنبيهات لدى الشربيني والتي تمثِّل مادة صرفية متنوعة .

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمدُ لله ربِّ العالمينَ، نستعينُ به ونعوذُ ونفرُّ إليه ونلجأُ، وصلَّى الله على نبينا الكريم خير خلق الله أجمعين، وعلى آله الطيبين المطهرين وصحبه الغرُّ المنتجبين، وبعدُ:

لا شكَّ فيما هو متعارف عليه أنَّ المتلقين لديهم درجات انتباه متفاوتة، ينماز بعضهم عن الآخر بها، ولكي تكون المادة العلمية مفهومة لدى القرَّاء وطلبة العلم فلا شكَّ أنَّ بهم حاجة إلى أساليب عرض متنوعة تشوِّقهم إلى دراسة المادة سواء أكانت صرفية أم نحوية وتشدُّ انتباههم إلى قراءتها وبالتالي التنبيه على ما فاتهم منها من أشياء علمية أو منهجية، فكانت التنبيهات أحد هذه الأساليب التي وظَّفها الشارح لأغراض متنوِّعة سيتم عرضها في هذا البحث إن شاء الله تعالى .

وتجدر الإشارة إلى أنَّ مؤلفات المتأخرين من العلماء قد انمازت بكثرة التنبيهات؛ لغرض إيصال المادة العلمية؛ ولهذا فقد وجد المتأخرون أنَّ بهم حاجة لهذا النمط من التأليف أعني

به: كثرة التنبيهات في مصنفاتهم وظِّفت لهذا الغرض؛ ولأهمية هذا النمط التأليفي فقد اخترنا هذا الشرح مادة للبحث وقد خصَّصناها بدراسة المادة الصرفية؛ وقد ارتكز البحث على دراسة المادة الصرفية (التنبيهات)؛ لقلَّة الدراسات حول التنبيهات الصرفية وكثرتها حول التنبيهات النحوية .

ومجمل ما أورده الشربينيُّ واحد وأربعون تنبيهًا منها ما تضمَّن مادة صرفية وآخر تضمَّن ملاحظات منهجية حول أبيات الألفية وهي الغالبة على تنبيهاته، وبعضها جاء لبيان مدلولات بعض الألفاظ التي وردت في متن الألفية، وقد انصَّب بعضها للتأصيل المعجمي لبعض الألفاظ، وبعضها مثَّل فهمًا خاصًّا بالمؤلِّف اتجاه بعض أبيات الألفية، والبعض منها عبارة عن مختصرات للمادة المعروضة خارج أطر التنبيهات، لكنَّ العينة التي عُني بها البحث هي تلك التنبيهات التي خصَّصها المؤلف والمتعلقة بالمادة الصرفية وتلك التي ضمَّنها الشربينيُّ لمساته المنهجية، وعلى أساس ذلك بني البحث على مبحثين الأول تكلمت فيه عن أمرين الأمر الأول ترجمة موجزة للمؤلف والآخر تطرقت فيه إلى أهم ما لمسته من ملاحظ منهجية للشربينيِّ في عرضها، وتضمَّن المبحث الثاني دراسة للمادة الصرفية الموجودة في التنبيهات ، والله الموفِّق .

المبحث الأول: الشربينيُّ ومنهجه في التنبيهات الصرفية .

أولًا: الشربينيُّ:

١. **اسمهُ، ونسبهُ:** هو العلَّامةُ الهُمامُ الزاهدُ المفسِّرُ القاهريُّ محمدٌ بنْ أحمد، المعروفُ بلقبِهِ **(الخطيب الشربينيّ)**، وكان مُفسِّرًا وفقيهًا على المذهب الشافعيِّ[١].

٢. **ولادتُه، ونشأتُهُ:** لم يقف مَن ترجمَ للخطيبِ الشربينيِّ ـ على حدِّ علمِ الباحث ـ على تأريخٍ لمولدهِ، أمَّا فيما يتعلق بنشأته فالشربينيُّ نَشأ في بلدة **(شربين)** من بلداتِ محافظة **(الدقهلية)** في مصر، ومِمَّن حَظِيَ بالتربية في الأزهر، ونهل علمه منه، بعد ذلك صار مدرِّسًا فيه، ليصبح فيما بعد خطيبًا في بلدته[٢].

٣. **أخلاقُهُ ومكانتُهُ:** وُصِف الخطيبُ الشربينيُّ بأوصافَ كثيرةٍ تنمُّ عن خلقٍ طيِّبٍ وصفاتٍ حميدةٍ، منها: كثرةُ عبادتِهِ، وسعةُ علمِهِ، ومداومتُهُ على قراءةِ القرآن الكريم، وممَّن يُكثرُ الإيثارَ على ذاتِهِ، مُنشغِلًا عن الدُنيَا وملذَّاتها، فضلًا عن الورع والزهد والصلاح،

وكان إذا ما جاء شهر رمضان يلازم الجامع فلا يغادرُهُ إلا بعد صلاة العيد، وإذا ما حجَّ بيت الله لا يركبُ إلا إذا أصابَهُ الإرهاقُ والتعبُ من عناء التنقل والسفر[٣].

٤. **وفاتُهُ:** توفِّي العلامة الخطيب بعد عصر يوم الخميس في الثامن من شهر شعبان سنة سبع وسبعين وتسعمائة من الهجرة[٤].

ثانيًا: منهجُ الشربينيِّ في التنبيهاتِ الصرفيَّة:

الذي يطالع منهج الشربيني ـ الذي اتبعه في معالجة التنبيهات الصرفية الواردة في كتابه ـ يجد أنَّه قد انماز بسماتٍ مختلفة تكشف عن البراعة التي يمتلكها الشربيني والفكر الواضح في التعامل مع المتون المشروحة، وهذه السمات المختلفة لمنهجه نتاج طبيعي لتنوع أغراض المولِّف وما يهدف إليه من هذه التنبيهات التي يُعرِّج عليها حينما ينتهي من شرح أبيات الألفية، التي أودع فيها كل ما يتعَّلقُ بموضوع التنبيه ـ والذي يرى ضرورة في ذكره ـ من خلافات واعتراضات واستدراكات وغيرها، وهذا بحدِّ ذاته جهد يحسب للمؤلِّف ويميِّز منهجه؛ فهو فضلًا عن شرحه على الألفية، وضع تنبيهات هي عبارة عن إضاءات كاشفة تزيل ما يراه من العتمة في أي موضع من أبيات الألفية، أو إزالة الوهم الذي ربَّما ينتاب القارئ أو طالب العلم في موضوعٍ ما عند شرحه للألفية؛ فمن منهجه هذا يتضِّح أنَّه قد عزم على سبر غور كلِّ شاردة وواردة من المسائل الصرفية وغيرها ـ في الألفية ـ إلَّا ونبَّه عليها، ومن الجدير بالذكر أن الشربينيَّ قد سار على منهجه هذا في التنبيهات فمَّا وصلنا من مؤلفاته في شتَّى موضوعات اللغة وليس مقتصرًا على منهجه هذا في هذا الشرح للألفية الذي هو ميدان دراستنا

وقد أسعف الشربينيُّ تأخرُ عصره في تطبيق هذا الأسلوب من أساليب التأليف وتتويج مؤلفاته به، وهذا نتج من اطلاعه على عدد غير قليل من شروح الألفية التي سبقته، وما حوته من نظم تأليفية متنوعة ومنها (التنبيهات)، فضلا عن مواضبته على تدريس الألفية وانشغاله بها ردحًا من الزمن[٥]، كل ذلك أتاح له ومنحه الأدوات المنهجية التي ساعدته على توظيف هذا الأسلوب التأليفي _ كما أسلفنا _ ليكون محتوى أدرج تحته المسائل المهمة والطيب من النكت وجميل الفوائد في النحو والصرف وغيرهما من مسائل اللغة .

ومِمَّا يُلحظ على منهجه في التنبيهات السهولة واليسر والوضوح، إذ نجده محاولا الابتعاد عن الوعورة والتعقيد، ونجد التنبيهات تتراوح بين الإيجاز ـ على الأكثر ـ في العرض تارة إلى التفصيل ـ على الأقل ـ تارة أخرى؛ بحسب ما تقتضيه طبيعة التنبيه المعروض، ونرى أن ما ذُكر فيها من ملاحظ أمرٌ ضروري وجوهري يلزم توافره في التنبيهات؛ لأن الغاية منها غاية تعليمية بحتة؛ فلا بد من اتباع طريقة واضحة وسهلة في عرض الموضوعات وفق هذا الأسلوب لكي يسهل على طلاب العلم أن يستقوا المادة من دون عناء، وفيما يأتي أهم السمات التي لاحظناها على منهج الشربيني في التنبيهات الصرفية:

أولًا: العناية بتعريف المصطلحات الصرفية:

ممَّا لا شك فيه أن بعض المصطلحات الصرفية حينما ترد في شرح من شروح الألفية أو في غيرها ربما تحتاج إلى تعريف لها وتوضيح بحسب ما يراه المؤلِّف من ضرورة، وهذه التعريفات تكمل الفهم اتجاه المسألة التي يتعلق بها المصطلح، إذ نجد أن الشربينيَّ قد أورد تنبيهًا ضمَّنه تعريفا لـ (اسم الفاعل) ونص التنبيه: ((المراد باسم الفاعل الذي هو صفة دالة على فاعل جارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها، سواء أكان على وزن فاعل، كـ: ضارب أو على غيره، كـ: مكرم ومدحرج))[٦] .

ثانيًا: التقسيم والتفريع:

من الصور المنهجية التي اتبعها الشربينيُّ في عرض المادة الصرفية في ضمن إطار التنبيهات تقسيم الموضوعات وتفريعها، رغبة من المؤلف في إضفاء السمة التيسيرية على الموضوعات الصرفية الواردة في أبيات الألفية، ولا شك أنَّ هذا المنهج سيمنح المتلقي أو طالب العلم رغبة واندفاعا في تلقي الدرس، هذا فضلًا عن عرض القاعدة ومناقشتها في جميع تفريعاتها؛ لكي لا تغيب أي جزئية عن المسألة، من تلك التنبيهات تنبيه تحدَّث فيه عن قلب ألف التأنيث الواقعة حشوا في الاسم المفرد، إذ وضع تفريعًا لحالاتها الأربع بعد أن انتهى من شرح بيت الألفية الذي تتعلَّق بها، فقال: ((قد عُلم ممَّا ذكر أنَّ لألف التأنيث أربعة أحوال: الأول: أن تكون من مبدلة من واو، الثاني: أن تكون مبدلة من ياء تقدم حكمها في البيت

قبله، الثالث: أن تكون زائدة، الرابع: أن تكون مجهولة وقد ذكرهما في هذا البيت ...))[٧]، وغيره من التنبيهات الصرفية التي اتسمت بالتقسيم والتفريع[٨] .

ثالثًا: الإحالات منهجية:

من سمات منهج الشربيني في عرض التنبيهات الإحالات المنهجية، والمراد بهذه الإحالات أن المؤلف إذا ما تعرض لمسألة ما في مؤلَّفه وكان للمسألة بقية في موضع لاحق، يعمد إلى هذه الإحالة؛ فيصرِّح بعبارة تنبِّه القارئ على أن للحديث بقية، إذ يحيل بعبارة: (سيأتي)، وفائدة هذه الإحالات خلق فهم متكامل ومتواصل اتجاه المسألة الصرفية الواحدة وإن تنوَّعت أمكانها في أبوب الكتاب، من هذه التنبيهات حديثه عن حالات ألف التأنيث عند التصغير في الاسم المفرد وتحديدا الحالة الرابعة، إذ قال: ((أن تكون مجهولة وقد ذكرهما في هذا البيت، وبقي ما إذا كانت مبدلة من همزة، نحو: آدم، وسيأتي إن شاء الله تعالى في باب الإبدال))[٩]، وغيره من التنبيهات[١٠] .

رابعًا: ترك إعراب بعض أبيات الألفية:

عادة ما يكثِر الشرَّاح في شروحهم على الألفية من إعراب أبياتها؛ تسهيلا للمتلقي وتيسيرا له، ومن هؤلاء الشرَّاح الشربينيُّ، إذ نجده من وقت إلى آخر يُعرب بعض أبيات الألفية، فهو يعرب ما يراه ضروريا، ويترك ما دونه، إذ نجده على الأغلب لا يذكر مسوغات ترك إعراب الأبيات لكنَّه في بعض الأبيات نجده يصرِّح بمسوِّغات ترك إعرابها وذلك متمثلٌ في نصوص التنبيهات، مبرِّرًا تركه إعرابها في هذه الأبيات ظاهرٌ ولا حاجة له، من ذلك قوله: ((المراد بلزوم (فعال) فيهما إنَّهما لا يجمعان على غيره من جموع التكسير، وفهم من تخصيصهما بذلك أنَّ ما عدها مما يجمع على (فعال) قد يجمع على غيره، وإعراب البيتين ظاهر))[١١]، وفي موضع آخر أيضا نجده قد ترك إعراب بيت الألفية في موضع شرحه وللسبب نفسهِ، فقال: ((تمموا أيضًا ما كان على (فُعيلة) بضم الفاء وهو مضاعف كـ(قليلة) إعراب البيت ظاهرٌ))[١٢].

خامسًا: ذكر اللغات المختلفة للمسألة الواحدة:

يتطرق الشربينيُّ في بعض التنبيهات الصرفية إلى اللغات المختلفة لموضوع معين شرحه في المتن؛ ليذكر في نص التنبيه بلغاته المختلفة الواردة فيه، وربَّما كانت عنايته بذكر لغات العرب رغبة منه في إشباع الموضوعات الصرفية وذكر كل ما يتعلق بها من تفصيلات دقيقة، فضلا عن التوجيه الصرفي الدقيق لها، من هذه التنبيهات تنبيه أورده في معرض حديثه عن النسب إلى (مرمى) فقال: ((وقد تقدم دخول هذه المسألة تحت عموم قوله: (ومثله مما حواه) لكن إحدى ياءيه أصلية، كمرمى فيه لغتان: الحذف، وهو الكثير، والقلب وذلك مفهوم من البيت ...))[١٣]، وغيره من المواضع الأخرى[١٤] .

سادسا: العناية ببيان دلالة بعض الألفاظ الورادة في نص التنبيه:

من خلال قراءة بعض تنبيهات الصرفية الواردة نجد أن الشربينيَّ يورد بيانًا لدلالة الألفاظ التي تبدو غريبة نوعًا ما، وهدفه ظاهر من تطبيق هذا الأمر، فالمؤلِّف حينما يبين دلالة لفظ ما يراه غريبًا فهو مما لا شك يستهدف إضفاء صفة الوضوح على مؤلَّفه؛ لذلك لا يصب جهده على بيان المسائل الصرفية فحسب بل يعنى ببيان دلالات الألفاظ الغريبة، من التنبيهات التي بيَّن فيها دلالة بعض الألفاظ وذلك بعدما انتهى من عرض الأوزان المشهورة لألف التأنيث الممدودة، فذكر دلالة كل من (مزيقياء) (اهجيراء)، و(مشيخاء) و(جحادباء) و(يُنابعاء) و(يَنابعاء) و(معكوكاء) و(بعكوكاء) و(دخيلاء) و(برناساء)، ونص التنبيه: ((زاد في الكافية في المشهور (فعيلياء) كـ(مزيقياء) لقب ملك، و(افعيلاء) كـ(اهجيراء) للعادة، و(مفعلاء) كـ(مشيخاء) للاختلاط، و(فعاللاء) كـ(جحادباء) لضرب الجراد، و(يُفاعلاء) و(يَفاعلاء) لـ(يُنابعاء) و(يَنابعاء) وهما اسمي مكان، و(فعلياء) كـ(زكرياء)، و(فعلولاء)، كـ(معكوكاء) و(بعكوكاء) اسمين للشر والجلبة، و(فعيلاء) كـ(دخيلاء) لباطن الأمر)، و(فعنالاء) كـ(برنساء) بمعنى بنساء، وما عدا هذه الأوزان نادر))[١٥]، كذا بيَّن دلالة ألفاظ أخرى في موضع آخر[١٦].

سابعًا: إجمال بعد تفصيل:

من جميل صور التنبيهات لدى الشربينيِّ أنَّه حينما ينتهي من عرض موضوعٍ ما وتفصيله يعقبه بتنبيه يذكر فيه المجمل من المفصَّل قبله، من ذلك ما ورد في جمع التكسير، إذ نجده قد ذكر مجملَ أوزان ما يجمع على (فِعال) بعد تفصيله لها في المتن قبل التنبيه، ونصُّ التنبيه: (تنبيه: جملة ما يجمع على فِعال ثلاثة عشر وزنًا، ثمانية يطرد فيها، وهي: فَعْل، وفَعْلَة، وفَعَل، وفَعَلَة، وفِعْل، وفَعِيل، وفَعِيْلَة، وخمسة يكثر فيها دون اطراد، هي: فَعْلان وفَعْلانة وفُعْلَي وفُعْلَان وفُعْلَانة))[١٧]، وهذا التنبيه بهذه الكيفية يمكن أن نعدَّه نهجا ينتهجه المؤلِّف لجمع تفصيلات أي مسألة ـ مهما طال الحديث فيها ـ في مواضع محددة ميلًا للتسهيل على القارئ أو المتعلم .

ثامنًا: ترجيحات:

قليلا ما نجد الشربينيَّ يرجِّح بين المذاهب الصرفية، إذ نجده يدلُّ على ترجيحاته في هذه المسائل بألفاظ تشير إلى ذلك، وهذه الألفاظ هي (أولى) و(أظهر)، من ذلك: ((ما قررت به كلام المصنف من أنَّ العشرة من جموع الكثرة وهو ما جرى عليه الجلال السيوطي، وجرى المكودي أنَّها من جموع القلة، والأول أظهر))[١٨]، وتنبيه آخر في موضع آخر: ((لم ينبِّه المصنف على أن التصحيح أولى أو الإعلال مع أنَّ إعلال الجمع أولى من تصحيحه، وتصحيح المفرد أولى من إعلاله))[١٩]، الذي يُلاحظ على منهج الشربينيِّ أنَّه نثر ترجيحاته في كتابه خارج نصوص التنبيهات في مواضع كثيرة وبألفاظ كثيرة تدلُّ على اختياراته وترجيحاته الصرفية، وقد ينثر بعض الترجيحات داخل أطر التنبيهات، وهذا النهج ليس غريباً بتاتًا؛ لأن التنبيهات تضم مادة صرفية قيمة كما متن الكتاب، وهذا يشمل الصور المنهجية الأخرى غير الترجيحات أيضًا عند الشربينيِّ .

تاسعًا: استدراكاته صرفية:

نقصد بهذه الصورة المنهجية أن الشربينيَّ ـ في نص التنبيه الذي يورده بعد الانتهاء من عرض موضوع أبيات الألفية ـ يستدرك حكمًا لم يذكره ابن مالك في أبيات الألفية، فيعطف

حكما على الحكم الذي ذكره ابن مالك، وتجسَّد ذلك في باب النسب، فذكر ابن مالك تمام ما كان على وزن (فَعيْلة) بفتح الفاء كـ(جليلة) فتصبح: جليلي، و(طويلة) فتصبح: طويلي،هذا في حال كانا معتلي العين، ثم تضمن نصُّ التنبيه التمام أيضًا في ما كان على وزن (فُعيْلة) مضموم العين، ونصُّ التنبيه: ((تمموا أيضًا ما كان على (فُعيلة) بضم الفاء وهو مضاعف كـ(قليلة) ...))[٢٠].

عاشرًا: التنبيهات في ترتيب أبيات الألفية وبنائها

إنَّ شرَّاح الألفية وغيرهم من الشرَّاح على المتون الأخرى غير ألفية ابن مالك قطعا سيولون المادة اللغوية النصيب الأكبر من عنايتهم في العرض والشرح والتفصيل والتنبيه، لكن في الوقت نفسه لا تغادر أنظارهم منهج كاتب المتن المشروح حتى يتركوا تعليقا عليه بطرائق مختلفة منها (التنبيهات)؛ ولكونهم يتعاملون مع متن مكتوب بمنهج له مواصفاته المنهجية في ترتيب أبياته التعليمية وتوزيعها بين أبواب الصرف، إذ نجدهم يبثون تنبيهاتهم على هذا المنهج، ومن الذين وضعوا في عنايتهم هذا النوع من التنبيهات الشربينيُّ، إذ نجده قد نبَّه على ترتيب أبيات الألفية في شرحه واختيار بعض الألفاظ، وتجسَّدت تنبيهاته المنهجية في أربع صورٍ، فتارةً نجده معلِّلًا لاختيار صاحب الألفية لفظة من دون غيرها، وتارة أخرى نجده مقترحًا تقديم بيت على بيت آخر؛ لضم موضوع ما في مكان واحد، وتارة أخرى نجده مبرِّرًا لما قام به ابن مالك في الترتيب بالرغم من اختلاف ترتيبه بين الكافية والألفية، وتارة نجده معترضًا وأشار إلى اعتراضه بعبارة: (كان الأولى أن يقول) إلى آخر نص التنبيه .

الصورة الأولى تجسدت في تنبيهٍ أورده معلِّلًا اختيار لفظة (جاعل) على لفظة (فاعل)، ونصُّ التنبيه: ((تنبيه: إنمَّا قال جاعل ولم يقل فاعل تنبيهًا على أن اسم الفاعل بمعنى جاعل ففيه ما في الفاعل وزيادة ...))[٢١]، **الصورة الثانية** تجسَّدت في تنبيه أورده مقترحا فيه تقديم بيت على بيت آخر؛ لأجل جمع جموع القلة في مكان واحد ذلك في موضوع جمع التكسير، ونصُّ التنبيه: ((لو قدم قوله: (وفعلة جمعًا بنقل يدري) على قوله: (فعل لنحو: أحمر وحمرا) لتوالت جموع القلة))[٢٢]، **الصورة الثالثة** تجسَّدت في تنبيه أورده مبرِّرًا

فيه لابن مالك اختلاف منهجه بين الألفية والكافية في ترتيب الأبيات، معلِّقًا السبب بالترابط الموضوعي ونصُّ التنبيه: ((... وكان حقَّه أن يأتي بهذا البيت عقب قوله: (ومثله مما حواه احذف) كما فعل في الكافية، لكن الأبيات التي ذكرها هنا يرتبط بعضها ببعض، فلم يكمن إدخاله في أثنائها، فتعين تأخيره عنها))[٢٣]، **والصورة الرابعة** تجسَّدت في اعتراضه على قول لابن مالك في الألفية في موضوع الوقف، ونصُّ التنبيه: ((كان الأولى أن يقول: فارع ما رعوا، أو فراع ما راعوا، لتوافق الفعلين))[٢٤].

هذه أبرز السمات المنهجية التي لوحظت على منهج الشربيني في التنبيهات الصرفية، وهناك سمات أخرى لا يسع المقام لذكرها، كعرض الخلافات والزيادات والتعليلات وما كان فهما خاصًّا لما قيل في الألفية، والتأصيل لبعض الألفاظ، والتقييدات وغير ذلك من السمات المنهجية التي انماز بها هذا الشرح في عرض التنبيهات الصرفية حتى أخذت شكلا تأليفيا جميلا كما هو الحال في المؤلفات السابقة التي تعرَّضت لمسألة التنبيهات في عرض المادة العلمية .

المبحث الثاني: التنبيهات الصرفية:

التنبيه الأول: الفرق بين المصدر واسمه:

نبَّه الشربينيُّ بهذا التنبيه عمَّا انماز به اسم المصدر عن المصدر، وتكلَّم عن ثلاثة أضرب منه تضمَّنت ذلك، ففي الضرب الأول تكلَّم عن الجانب المعنوي الذي ينماز به أحدهما عن الآخر، وهو بذلك يذهب إلى ما ذهب إليه بعض العلماء في التمييز بين الكيفية التي يدل بها كلٌ منهما على الحدث، فنصُّ التنبيه: ((أن الاسم ـ يريد اسم المصدر ـ الدال على مجرد الحدث من غير تعرَّض لزمان إن كان علمًا موضوعًا على معنى كفجار وحماد علمين للفجرة بسكون الميم، والمحمدة بفتح الميم الأولى وكسر الثانية))[٢٥]، فهنا إشارة إلى أن المفارقة المعنوية بين المصدر واسمه أن المصدر في أصله وضع ليدل على الحدث غير المقترن بزمان، أي: أن دلالته على الحدث دلالة مباشرة أصيلة ومن دون وساطة؛ فالحدث صادر عنه، وهذا لا نجده في (اسم المصدر)؛ فاسم المصدر وضع للدلالة على اسم معين

عام لا على حدث مخصوص، وبعد ذلك نقل للدلالة على الحدث بوساطة، مثاله ـ اسم المصدر ـ لفظة (عطاء) فهي تدلُّ على كلِّ ما يمنح أو شتَّى أنواع العطاء بصفة عامة، أما المصدر منها فـ(إعطاء) وفيها دلالة مباشرة على الحدث، كذا (كلام) اسم مصدر يدل على ما يُلفظ به من الكلمات بشكل عام، أمَّا (التكليم) فمصدرٌ محضٌ؛ لدلالته على حدث (التكليم)[٢٦]، المفارقة بين ما ذكر أنه من غير الممكن استعمال أحدهما مكان الآخر، ففي قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾[٢٧]، فلفظة (كلام) تدلُّ على كلام الله لفظ الجلاله (القرآن)، في حين المصدر (التكليم) يمثل الحدث؛ فلا يمكن توظيفها مكان لفظة (كلام) في الآية الكريمة؛ لاختلاف دلالتيهما[٢٨] .

وقصارى القول في هذه المفارقة المعنوية بين المصدر واسمه أن اسم المصدر وضع للدلالة العامة على اسم معين ملفوظ، إذ يشتمل على جميع ما فيه، مثاله ما مرَّ فلفظة (كلام) الواردة في النص القرآني تدل على كلام الله بصفة عامة والمتمثل بـ(القرآن الكريم)، وهذا هو الأصل في اسم المصدر، أمَّا المصدر فدلالته خاصة محدَّدة تشتمل على حدث خالٍ من الزمان لا تعميم فيه، ثم انتقل اسم المصدر للدلالة على الحدث بوساطة المصدر؛ لذا ((فمدلول المصدر معنى، ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر))[٢٩].

أمَّا الضرب الثاني في الفرق بين المصدر واسمه فتمثَّل بما كان في أوله ميم زائدة وكان لغير المفاعلة، وتسمية هذا باسم المصدر يعد محض مجاز كما نصَّ عليه ابن هشام؛ لأنه في الأصل مصدر[٣٠]، ونصُّ ذلك في التنبيه: ((... أو كان مبدوءا بميم زائدة لغير المفاعلة، كـ(مضرب ومقتل) بفتح أولهما وثالثهما ...))[٣١] .

وتضمَّن الضرب الثالث المفارقة اللفظية بين المصدر واسمه، وهذه المفارقة نصَّ عليها المتقدمون [٣٢]، ممن أشار إلى هذه المفارقة الزجاجي بقوله: ((وربَّما جاء المصدر على غير الفعل، كما قالوا: أعطيته عطاء وعطيَّة، وأكرمته كرامة))[٣٣]، فالزجاجي يشير إلى بناء اسم المصدر من جهة الشكل يكون مغاير لبناء الفعل الذي أخذ منه وكما مثَّل له، فـ(كرامة) اسم مصدر لا مصدر؛ لأنه خالف الفعل الذي أخذ منه من جهة الصورة اللفظية؛ فلم يتضمَّن

الهمزة التي في الفعل، وكذا الأمر في (عطاء)، إذ يُشترط في المصدر حتى يكون مصدرًا أن يكون على سمت واحد مع فعله وأن لا يخالفه في حروفه[٣٤]، ولو خالفه لصار اسما للمصدر .

وشرط أن يكون المصدر على سمت فعله حتى يعدَّ مصدرًا سار عليه المتأخرون ومن جاء بعدهم، ويرى ابن مالك أن اسم المصدر هو ما ساوى المصدر من جهة الدلالة وخالفه من جهة خلوِّه من بعض ما في فعله ومن دون تعويض كلفظتي (وضوء) و(غسل) فكلاهما مساوٍ للفعلين (اغتسل) و(توضأ) من جهة المعنى مخالفين لهما من جهة خلوِّهما من بعض ما في فعليهما[٣٥].

وأشار الشربينيُّ إلى المفارقة اللفظية بقوله في التنبيه: ((... أو كان متجاوزا على فعله الثلاثة، وهو بزنة اسم حدث الثلاثي، كغسل ووضوء، بضم أولهما في قولك: اغتسل غُسلا، وتوضأ وضوءًا، فإنَّ الغسل بزنة القرب، والوضوء بزنة الدخول، ...))[٣٦]، وما لم يتصف بما ذُكر فهو مصدر محض دالٌّ على الحدث الذي يحصل به الفعل من غير زمان.

لعلَّ الدواعي التي دفعت بالشربينيِّ إلى إيراد هذا التنبيه عدم وضوح المفارقة بين المصدر واسمه لدى العلماء، فهناك من فرَّق بينهما لفظيًّا وجمع بينهما معنويًّا كما مرَّ ذلك، وهذا متمثِّل بالقدماء وبعض المتأخرين، وهناك من فرَّق بينهما في الحالتين اللفظية والمعنوية، والأخيرة تبنَّاها الرضي وجمع من المعاصرين[٣٧]، فأورد تنبيهًا مضمِّنًا إياه الحالتين معا؛ من هنا تكسب التنبيهات صفتها الي انمازت بها في المؤلَّفات التي تضمنتها والمتمثلة بجمع شتات المسائل اللغوية المختلفة في مكان واحد؛ ليسهل مطالعتها ودراستها .

التنبيه الثاني: طريق معرفة زيادة الألف والنون في الممنوع من الصرف

هدف الشربينيُّ في هذا التنبيه الذي أورده في هذا الموضع عن الكشف عن طريقة أو علامة يمكننا من خلالها معرفة حال كل من الألف والنون أهما زائدان أم لهما الأصالة في اللفظ الذي تردان فيه؟ وتضمَّن التنبيه شكلين للفظ الذي تردان فيه وهما ما كان منصرفًا من الألفاظ أي: التي لها تصريفات في بنيتها، وما كان غيرُ منصرفٍ أي: الألفاظ الجامدة، وفي

الشكل الأول ورد: ((تعرف زيادة الألف والنون بسقوطهما في التصريف كسقوطهما في نسيان إلى نسي))[٣٨]، أي أنَّ الاشتقاق والتصريف في الألفاظ يكون سببًا في بيان حال الألف والنون بين الزيادة والأصالة، وهذا الأمر متعلق بالبنية التي تتشكل منها اللفظة إذ أنَّهما لو كانا أصليين فهذا يعني اختلال المعنى فيما لو حذف أحدهما أو كلاهما، ولا يختل فيما إذا كانا زائدين، كما هو الحال في شنآن وفي كفران فالأصل فيهما (شنأ) و(كفر)، هنا سقطت الألف ومعها النون فعلم أنَّهما زائدين لا أصليين[٣٩].

أمَّا الشكل الثاني ففيما ورد: ((فإن كانا فيما لا ينصرف فبأن يكون ما قبلهما أكثر من حرفين فإن كان قبلهما حرفان ثانيهما مضعف فإن قدرت أصالة التضعيف فزائدان أو زيادته فالنون أصلية كحسَّان من الحس ففعلان فيمنع أو من الحسن ففعال فلا يمنع ...))[٤٠].

أي أنَّ علامة معرفة زيادة الألف والنون في الأسماء الجامدة تتعلَّق بشكل رئيس بالنظر إلى عدد الحروف التي تسبقها فضلا عن حالها من جهة الأصالة من عدمها، فعلامة ذلك أن يسبقا بأكثر من حرفين أصول، ولو نقص ذلك كأن تسبق بحرفين جُزم بأصالة الهمزة؛ إذ لا بد من فاء الفعل وعينه ولامه، مثاله سنان وقِران وغيرهما، ومثال ما تحقَّق فيه الأمر رمضان وغيره، ولو كان الثاني ما قبل الألف مضعَّفًا فتحتمل الألف والنون الأصالة أو الزيادة وهذا متوقِّف على التقدير بين الأصالة في التضعيف أو الزيادة، مثاله (حسَّان) و(حيَّان) فهما هنا زائدان إذا كان (حسَّان) مأخوذ من (الحس) أي الإحساس، ومن (الحياة) فيما يخصُّ (حيَّان)؛ بتقدير أصالة تضعيف العين فيهما، وإذا قدِّرت زيادة التضعيف فتكون النون أصلية إذا كان (حسَّان) من (الحسن) و(حيان) من (الحين)[٤١].

واختار ابن جني[٤٢] وابن عصفور الزيادة لكل من الألف والنون في جميع ما ذكر في الشكل الثاني؛ واحتج ابن عصفور لذلك في القياس، وحجته أنَّ (النون) لها الاختصاص في الزيادة في هذا الموضع نحو: رُمَّان، وأحد الحرفين المضعَّفين يكون زائدًا؛ لذلك يوصف الحرف بالزائد إذا ورد في موضع اختص بالزيادة فيه، كما في (أفعى) إذ حكم على الهمزة بأنها حرف زائد؛ لكون الموضع هذا تختص به الهمزة بالزيادة وهو أول الكلمة، فهما زائدان ولا

يكونان أصليين إلا بدليل مثاله: بعض الألفاظ مثالها مُرَّان؛ فالنون أصلية كون اللفظة مشتقة من (المرانة) التي بمعنى اللين، وما لم يقم به دليل فالألف والنون فيه زائدان(٤٣).

التنبيه الثالث: قصر الممدود:

قصر ما كان منقوصا في الضرورة الشعرية من المسائل التي حظيت بتنبيه أورده الشربينيُّ، إذ تحدَّث فيه عن منازعة ابن مالك في قوله إنَّ الإجماع قد حصل في قصر الممدود في الضرائر الشعرية؛ لما تفضل به الفراء ـ رحمه الله ـ من رأي مخالف لمن قال بجواز ذلك على العموم، ونصُّ التنبيه: ((نوزع المصنِّف في دعوى الإجماع بمنع الفراء قصر الممدود للضرورة فيما له قياس يوجب مدَّه، نحو: فعلاء (أفعل)؛ لأنَّ (فعلاء) تأنيث أفعل لا يكون إلَّا ممدودًا، ولعلَّ المصنف لم يعتبر خلافه))(٤٤) .

لعلَّ القول في عدم قصر الممدود في الضرورة الشعرية على وجه العموم إلا بضابط يقيده هو انفرادة من إنفرادات الفرَّاء، فشرطه في تقييد قصر ما كان ممدودًا لم يشترطه أحد من النحويين(٤٥)، بيد أن شرطه أهمل من لدن غيره(٤٦)، وفحوى اشتراط الفراء: حتى تقصر (اللفظة) الممدودة في الضرورة الشعرية لا بدَّ من أنَّ يأتي في بابها القصرُ، وبخلاف ذلك لا يجوز قصرها، أي: لو كان القصر غير متوافر في باب اللفظة الممدودة فالقصر ممنوع؛ لاشتمالها على قياس يوجب فيها المدَّ، فالقصر ممتنع ـ عند الفراء فقط ـ في لفظتي (حمراء ـ صفراء) مثالًا؛ لأنَّ المذكر منها يأتي على وزن (أفعل)، وصفة المؤنَّث منه لا تأتي إلا على وزن (فعلاء)؛ فهذا القياس أوجب المد وأبعد القصر؛ لعدم توافر الأخير في باب هذه الألفاظ وغيرها(٤٧).

في حين نجد غير الفرَّاء من جمهور العلماء قد أهمل ما اشترطه في قصر الممدود كما مرَّ، إذ وصلت هذه المسألة حدَّ الإجماع لدى العلماء(٤٨)، ومبرِّر هذا الإجماع أن إجراء القصر في الألفاظ الممدودة يؤدي وظيفتين: الأولى: إفادة التخفيف؛ وهذا ما يميل إليه العرب، وبعكس ذلك فهو تثقيل، الثانية: حينما يقصر الممدود يحذف منه الحرف الزائد؛ وبطبيعة الحال إرجاع اللفظ إلى أصله(٤٩)؛ لذلك نجد أنَّ ابن جني ـ رحمه الله ـ جعل قصر الممدود

معيارا أساسيًّا يمكن من طريقه معرفة التمييز بين الكلمات الممدودة والكلمات المقصورة إذا ماحدث خلط بينهما(٥٠) .

أمَّا الشواهد الشعرية الفصيحة التي ورد فيها الممدود مقصورا لضرورة شعرية فكثيرة في الكتب اللغوية، منها قول الأعشى:

والقَارِحَ العَدَّا وكُلِّ طِمِرَّةٍ مَا أنْ تنالَ يَدُ الطَّوَيلِ قذَالَهَا(٥١)

فقصر لفظة (العدَّا) وهو يريد (العدَّاء)، وقول الأقيشر:

وأنتَ لَوْ بَاكرْتَ مَشْمُولةً صَفْرَا كَلَونِ الفَرَسِ الأشْقرِ(٥٢)

فقصر لفظة (صفرا) وهو يريد (صفراء) بالرغم من وجود المد في باب هذا اللفظ المذكر منه على وزن (أفعل) والذي يوجب مدَّه كما تفضَّل الفرَّاء، لكنَّه قصره .

والإجماع المطلق من عدمه في هذه المسألة مثَّل التنازع الذي جوبه به الناظم من لدن بعض شرَّاح الألفية، إذ أشكل بعضهم على إطلاق لفظة (الإجماع) من لدن الناظم، منهم الشاطبي، إذ اعتبر من الخطأ وعدم الصواب أن الإجماع حاصل في هذه المسألة؛ لوجود رأي الفرَّاء المخالف(٥٣).

والشربينيُّ في آخر التنبيه الذي أورده ذكر أنَّ ابن مالك لم يضع اعتبارا لقول الفرَّاء المخالف لما قال به الجمهور؛ لذلك قال في ألفيته: ((وقصرُ ذي المدِّ اضطرارًا مجمع عليه))(٥٤)، ولعلَّ عدم الاعتبار هذا راجع إلى أمرين: الأول: الأبيات الشعرية الكثيرة والفصيحة التي تضمَّنت أبياتا وردت فيها ألفاظ ممدودةٌ لكنَّها قصرت لضرورة شعرية لدى الشاعر كما ورد في البيتين اللذين ذكرا وغيرهما، أمَّا الأمر الثاني: أنَّ الفرَّاء لم يمنعه على المطلق بل وضع شرطًا في موضع معين؛ لذلك الإجماع صحيح وأطلاق لفظ (الإجماع) وصف دقيق لموقف العلماء من هذه الضرورة الشعرية .

وهناك زاوية منهجية تتكشَّف من طبيعة المسألة الصرفية الواردة في نص التنبيه، وما دار فيها، فالتنبيه بهذه الطريقة ـ إيراد ولو قول مخالف واحد ـ على مسألة تضمنت إجماعا مطلقا كما نص صاحب الألفية فيه دلالة على عدم الاكتفاء بإيراد هذا الإجماع وحده ما دام هناك

رأي واحدٌ مخالف لهذا الإجماع؛ ولعلَّ فيذلك محاولة لعدم إهمال الآراء المخالفة ولو على قلتها، سواء أكانت معتبرة أم غير معتبرة، من ثم الاختيار بين الاعتبار به أو لا، وهذا ما فعله الشربينيُّ .

التنبيه الرابع: احتمالان في قوله: ((كذا لما ضاهاهما قد جعلا))

التنبيه الذي أورده الشربيني في هذا الموضع فيه إشارة إلى تفسير ما ورد في بيت الألفية المثبت في عنوان التنبيه أعلاه، أي: أن الذي يضاهي (كريم) و(بخيل) يكون جمعه على وزن (فعلاء) وذلك بضم الفاء وفتح العين، وفحوى التنبيه ما يحتمل في طبيعة المضاهاة هذه لبقية الألفاظ اتجاه (بخيل) و(كريم)، فذكر لهذه المضاهاة احتمالين، الاحتمال الأول أن ابن مالك أراد المضاهاة الصورية أو المضاهاة الوزنية التي تجمع بين هاتين اللفظتين والألفاظ الأخرى، ونصُّ ذلك في التنبيه: ((يحتمل ذلك وجهين أحدهما: ما شابههما في الوزن نحو: ظريف وشريف لتعميم الحكم في جميع ذلك))[٥٥].

أمَّا الاحتمال الآخر في تفسير هذه المضاهاة هو أن هذه المضاهاة هي المضاهاة المعنوية لا اللفظية، ونص ذلك في التنبيه: ((والآخر: أن يكون المراد بما شابههما في المعنى وإن لم يشابه في اللفظ، فيشمل صالح وصلحاء، وعاقل وعقلاء، لشبههما بـ(كريم) في الدلالة على صفة لمدح لا في وزن))[٥٦].

فالألفاظ التي يجمعها المعنى بهاتين اللفظتين (كريم) و(بخيل) لها نصيب الجمع على وزن (فُعَلَاء) وهذا ما اقتصر عليه ابن الناظم في شرحه لبيت الألفية، فالمضاهاة لديه عبارة عن معنى يشبه الغريزة وهذه الألفاظ جمعت على (فُعَلَاء) بفعل المعنى الذي تحمله والذي أصبح نائبا عن (فعيل) مثال ذلك: شاعر وعاقل وغيرها من الألفاظ التي تضمَّنت معنى غريزيًّا[٥٧]، وفصَّل الدكتور عبَّاس حسن في طبيعة المضاهاة المعنوية فهي لديه عبارة عن سجية ملازمة أو وصف وهذا الوصف يكون فطريًّا غير مكتسب وقد يتصف هذا المعنى بالدوام أو يكون طويلًا في البقاء فيشابه السجية والفطرة مثاله: صالح الذي جمعه على صُلَحَاء[٥٨] .

والتنبيه هذا فيه أهمية ودقة موضوعية تحسب للشربيني في إيراده له؛ لكون الشرَّاح كانت لهم رؤى مختلفة في تفسير ما ورد في بيت الألفية الذي يتحدث عن المضاهاة بين اللفظتين اللتين وردتا وبين الألفاظ الأخرى المشابهة فمنهم من اقتصر على المضاهاة بالمعنى لا غير كما رأينا عند ابن الناظم وكذلك ابن هشام وابن عقيل والسيوطي ، وبعضهم جعل الاحتمال مفتوحا بين المضاهاة اللفظية والمعنوية، ومنهم من جمع بين الأمرين؛ لذلك فالتنبيه هنا فيه فائدة تسليط الضوء على طبيعة المضاهاة والآراء المختلفة في تفسيرها .

التنبيه الخامس: علة امتناع التصغير في بعض المبنيات

حقُّ المبنيَّات أنْ لا تصغَّر؛ فالتصغير خاص بالمتمكِّنات، من هذه المبنيِّات اسم الإشارة فالتصغير ممتنع فيه لغلبة صفة الحروف عليه فضلًا عن كونه وضع في الأصل على حرفين، ومن المبنيات أيضا الممتنع فيها التصغير الأسماء الموصولة لغلبة صفة الحرف عليها، إنَّما جاز التصغير في الأول؛ لتصرُّفه تصرُّف المتمكِّن من جهة أنَّه وصِف فضلًا عن الوصف به، كذا التثنية والجمع والتأنيث، وجاز في الثاني؛ لمجيء بعضها على ثلاثة أحرف فضلًا عن التثنية والجمع والتأنيث فيها فعُملت معاملة الأسماء المتمكنة في التصغير[٥٩]، إلَّا إن أوائلها تبقى على حالها أي: مفتوحة ولا تضم ويزاد حرف الألف في أواخرها تكون عوضا عن الضمة التي في أوائلها[٦٠].

لكنَّ بعض هذه المبنيِّات امتنع التصغير فيها ـ على الأغلب ـ لعلة ما، وهذه المبنيات هي **(تي)** و**(ذي)** الإشاريتين، وهذا المنع كان محل عناية الشربينيِّ في التنبيه الذي أورده، أمَّا امتناع تصغير (تي) الإشارية فورد في نص التنبيه: ((منع ابن هشام تصغير (تي) استغناء بـ(تا)...))[٦١] .

امتناع تصغير بعض المبنيات راجع إلى مرين: إمَّا هو للاستغناء بتصغير مبني آخر، وإمّا أن يكون لمنع حدوث اللبس بين المؤنث والمذكر، فأسماء الإشارة لم يصغَّر منها سوى اسمين هما **(ذا)** للمذكر و**(تا)** للمؤنث واستغني بتصغيرهما عن تصغير ما سواهما من أسماء الإشارة[٦٢]، أي: ترك التصغير في (تي) و(ذي) فأمَّا (تي) فلعلَّ العدول عن تصغيرها إلى

تصغير (تا)؛ لأنَّها ـ تي ـ لو صغرت ستكون لهما صورة واحدة في اللفظ عند التصغير؛ فأكتفي بواحدة منها لا من جهة اللبس؛ لأنَّها تخصُّ المؤنث وحده؛ لذا فـ(تي) ممنوعة من التصغير وهو الغالب[٦٣]، وقال به ابن هشام[٦٤] كما ورد في نص التنبيه، خلافًا لابن مالك والرضي اللذين جعلا (تي) من أسماء الإشارة التي تصغَّر إلى جانب تصغير (تا)[٦٥] ، واعترض على ذلك المرادي، إذ رأى أن (تي) لا تصغَّر باتفاق، وأن ابن مالك لم يذكر من ألفاظ المؤنث التي تصغَّر غير (تا) في كتابه التسهيل[٦٦]، وما ذكره المرادي تضمَّنه كتاب التسهيل[٦٧] .

اسم الإشارة الآخر الممتنع فيه التصغير اتفاقًا (ذي) والمنع هنا ليس للاستغناء بل لمنع حدوث اللبس بين المذكر والمؤنث، فتصغير اسم الإشارة المؤنث (ذي) يكون (ذَيَّا) وهذا التصغير حتمًا سيلتبس بتصغير اسم الإشارة للمفرد المذكر (ذا)؛ لذلك منعت من التصغير وأُكتفي بتصغير اسم الإشارة (تا) في تصغير (ذي) فيقال: (تَيَّا) لا (ذَيَّا)[٦٨]، ونصُّ ذلك في التنبيه: ((واتفقوا على منع تصغير ذي للإلباس))[٦٩] .

فهذا المنع وجد للفرق بين المذكر والمؤنَّث من جهتي المعنى واللفظ، فلو تحقق بهذا المنع الفرقُ فكان هو القياس الذي يقاس عليه، ولو لم يتحقَّقُ الفرق بهذا المنع أصاب اللبس اللفظةَ، والأخيرة وضعت للبيان والإفصاح لا للإلباس والخلط[٧٠] .

ومن مظاهر الاستغناء الأخرى في اللغة العربية الاستغناء بـ(اللَّتيات) ـ وهي جمع المفرد المصغّر (اللُّتيْا) من تصغير (الَّتي) ـ عن تصغير (اللائي) وهذا ما أقرَّه سيبويه رحمه الله[٧١]، في حين نجد الأخفش قد جوَّز تصغيرها وفقًا للفظيهما، وعدم الاستغناء بما ذكر لدى سيبويه، فيقول في تصغير (اللائي): (اللُّوَيَّا) وتفسير ذلك لديه أنَّ التصغير جاء بهذا الشكل بعد أن أبدلت الألف إلى واو من ثم مجي ياء التصغير بعدها مباشرة، من ثم إقرار الهمزة وزيادة ألف في آخرها مع إسقاط الياء التي بعد الهمزة قبل التصغير؛ لكي لا تخالف الكلمة بناء التصغير فتكون الكلمة على خمسة أحرف سوى حرف التصغير[٧٢]، ورُدَّ قوله أن هذه

الأسماء في تصغيرها على ألفاظها لا تحتاج إلى قياس؛ لذلك يجب الكفاية فيه على ما ورد من جهة السماع فيها(٧٣) .

الامتناع في تصغير (ذي) الإشارية واضح لا غبار عليه ومتفق عليه بين العلماء؛ كي لا يلتبس المذكر بالمؤنث، في حين نجد موضع الاختلاف في تصغير كل من (تي) و(اللائي) فمن منع تصغيرهما سوَّغ لمنعهما الاستغناء بتصغير غيرهما ـ كما مرَّ ـ وهذا الاستغناء أشار سيبويه إلى مسوِّغ وقوعه، فالألفاظ المبهمة ـ ومنها تي واللائي ـ التي أجري عليها التصغير لا يكون حالها في التصغير كحال ما كان غير مبهم؛ فغير المبهم يصغَّر بضم أوله بخلاف المبهم الذي يكون مفتوح الأول؛ ليكون ذا صورة ـ في التصغير ـ مغايرة لغيره من المتمكن؛ فضلًا عن إثبات الألف نهاية كل واحد منها بخلاف غيرها؛ فجاز إسقاط تصغير بعضها استغناء بتصغير بعضها الآخر(٧٤).

فضلا عن ذلك أن الاستغناء بلفظ عن لفظ آخر في اللغة العربية شائع جدًّا في شتى أبواب اللغة، وعلى وجه الخصوص في الصرف العربي؛ نظرا لتعدد الأبنية وتنوعها، فاللفظ المستغنى عنه سيأخذ حكم المنسي أو كما يعبِّر عنه سيبويه رحمه الله مسقطًا، أي: أسقط عن الاستعمال في اللغة؛ لذلك أرى صواب ترك تصغير كل من (اللائي) و(تي) والعدول عن تصغيرهما بتصغير ما ذُكر آنفًا.

التنبيه السادس: الإعلال والتصحيح في الجمع والمفرد:

أورد الشربينيُّ تنبيها في هذا الموضع نصُّه: ((لم ينبِّه المصنِّفُ على أنَّ التصحيح أولى أو الإعلال، مع أنَّ إعلال الجمع أولى من تصحيحه، وتصحيح المفرد أولى من إعلاله))(٧٥).

الغاية بيِّنةٌ من إيراد هذا التنبيه، فالشربينيُّ ينصُّ على عدم ذكر ابن مالك الجمع والمفرد من جهة إيُّهما أولى بالتصحيح وأيُّهما أولى بالإعلال، نعم كلامه صواب في عدم ذكر ذلك في الألفية؛ فلم يتطرَّق لمن هو أولى بالإعلال ومن هو أولى بالتصحيح، لكنَّه في شرح الكافية صرَّح بذلك وكشف عمَّا لم يذكر في الألفية، إذ أنَّه صرَّح: بأنَّ التصحيح أولى في المفرد من

الإعلال، مثاله تصحيح (الواو) في (علوًّا) مصدر الفعل (علا) لم يطرأ عليها أيُّ إعلالٍ، وصرَّح بترجيح الإعلال في الجمع مثاله: (عُصِيّ) بضم الفاء وكسر العين بعدهما ياءٌ مشدَّدةٌ، والأصل فيها (عصوو) قلبت الثانية ياء؛ لتجنبِّ توالي واوين اثنين، فصارت: عصوي، فلمَّا اجتمعت واو وياء والسابق ساكن قُلبت الواو ياء، ثم حدث إدغام الياء في الياء، وقلبت ضمة عين الفعل كسرة؛ لتصحَّ الياء في آخرها(٧٦).

هذا الأمر كان قد تنبَّه إليه المرادي في شرحه على الألفية، فأشار ـ كما الشربيني ـ أن الظاهر في كلامه التسوية بين المفرد والجمع في التصحيح والإعلال من جهة وقوعهما بكثرة فيهما، فصرَّح: أن ابن الناظم ساوى بين المفرد والجمع في وقوع الإعلال والتصحيح فيهما، أمَّا من جهة كثرة الوقوع فقد جعل التفاوت واضحا بينهما في شرحه على الكافية(٧٧).

وعلَّة التفاوت في ذلك أن الجمع أثقل، والمفرد أخف، ولمَّا كانت المفردة قبل جمعها تتضمَّن حرفا ثقيلًا وبعد جمعها سيجتمع فيها ثقلان؛ لذلك لا بدَّ من إجراء تغييرات على اللفظة للتخلِّص من هذا الثقل المتراكم في اللفظة الواحدة، مثاله لفظة (أبيض) المفرد، فالأصل في جمعها على (بُوْضٌ) على وزن (فُعْلٌ) كجمع (أحمر) على (حُمْرٌ) لكن ثقل الواو منع من جمعها بهذه الصيغة؛ لثقلها، فضلًا عن ثقل الجمع؛ لذلك تخلصوا من ازدياد الثقل بإبدال الضمة كسرة؛ لكي تصحَّ الياء وهي أخف من الواو، والياء تمثِّل انتقالا من الأخف إلى الأثقل في الجمع وهذا لا يتوافر في الواو(٧٨).

نفهم من ذلك أن ترجيح الإعلال في الجمع على المفرد لكونه وسيلة أو ضربًا من ضروب التخلُّص من الثقل المتشكل في اللفظة حينما كانت مفردة وحينما أصبحت جمعا ليكون جنوحًا نحو الخفة، والتخلص من الثقل والاتجاه نحو التيسير في النطق والتسهيل نهج انتهجته اللغة العربية ودأبت عليه في طلب الخفة؛ لذلك: ((تغيير هذه الحروف لطلب الخفة))(٧٩)، وهذا ما لا يحتاج إليه في المفرد؛ لكونه خفيفا في الأصل.

التنبيه السابع: هل الهمزة حرف صحيح أو حرف علة؟

من التنبيهات الصرفية التي أوردها الشربينيُّ تنبيهٌ تضمَّن الخلاف في أصل (الهمزة) أهي من حروف العلة أم من الحروف الصحيحة؟ ونصُّ التنبيه: ((اُختلف في الهمزة هل هي حرف علة أو لا؟ قال الفارسي بالأول، والمشهور أنَّها حرف صحيح، وقال المبرد: ليست حرفا، وقال: شبيهة بحرف العلة))[٨٠] .

يظهر هذا الخلاف جليًّا حينما يتعرض العلماء لما يكتنف حروف العلة من تغييرات من إعلال وإبدال، ليس ذلك فقط بل جعلوها ـ الهمزة ـ أختًا لحروف العلة، والأخيرة تُعدُّ المضمار الواسع لحدوث ظواهر الإعلال والإبدال وغيرها من التغييرات، والمتتبع لمواضع حديث العلماء في هذا الشأن يجد أن هناك مقاربتين جعلتا من الهمزة أختًا لحروف العلة الثلاثة، فأمَّا المقاربة الأولى فهي (المقاربة الصوتية) المتمثلة بمقاربة المخرج والصفة بين الهمزة وحروف العلة الثلاثة في حال تخفيف الهمزة[٨١]، وهذا ما رصده الخليل، فالهمزة لديه صوت جوفي حاله حال الألف والواو والياء؛ لذلك يخرج من دون أن يعترضه مدرج معين سواء أكان في اللهاة أم الحلق أم اللسان، بل تنشأ هاوية؛ لذلك نجده قد أدرج الهمزة في حقل حروف العلة[٨٢].

والمقاربة الأخرى (المقاربة التصريفية) وهذا ما أشار إليه سيبويه بقوله: ((فأبدلوا هذه الحروف التي منها الحركات لأنَّها أخوات، وهي أمَّهات البدل والزوائد وليس حرف يخلو منها أو من بعضها، وبعضها حركاتها، وليس حرف أقرب إلى الهمزة من الألف، وهي إحدى الثلاث، والواو والياء شبيهة بها أيضًا مع شركتهما أقرب الحروف الحروف منها))[٨٣] .

فسيبويه جعل هذه الحروف الأربعة كعائلة واحدة وهذا ناتج من وجه الشبه والمقاربة بين الهمزة من جهة وحروف العلة الثلاثة من جهة أخرى، وهذه المقاربة لا شك ترجع إلى العلاقة التصريفية التي تربط الهمزة بالحروف الثلاثة .

وقصارى ما قيل في أصل الهمزة ثلاثة أقوال، وهذه الأقوال هي:

القول الأول: أن الهمزة حرف صحيح خالص: وهذا القول مُتبنَّى من لدن الأغلب، وكما وصفه الشربينيُّ أنَّه المشهور فيها، منهم المبرد أخرج الهمزة من حروف العلة بقوله: ((الهمزة ليست من حروف العلة))[٨٤]، وممن قال بذلك أيضًا ابن بابشاذ إذ قال: ((الهمزة حرف صحيح))[٨٥]، وذهب أبعد من ذلك أبو البركات الأنباري الذي رأى أن (الهمزة): ((حرف صحيح؛ لذلك إعلالها لا يعتد به))[٨٦] وحجَّته في ذلك أن الهمزة تأتي حيث لا يصحُّ أن تأتي حروف العلة ، فالهمزة إذا تحرَّكت وكان ما قبلها مفتوحا تبقى محافظة على حركتها من دون تغيير مثالها: كلأ، في حين إذا جاء ذلك في حروف العلة وجب فيها الإعلال، كما هو الحال في (عصو) و(رحى)؛ لذلك ما يعتد به إعلال حروف العلة لأنَّها الأصل في ذلك؛ لذلك فاستثقال اجتماع همزتين لا يبرر مقاربة الهمزة لهذه الحروف ولا يخرجها من أصلها في كونها حرف صحيح[٨٧].

ومن الحجج الأخرى لهذا القول أن الهمزة من الحروف التي تثبت إذا ما دخل عليها الجازم وهذا ما لا يتوافر في حروف العلة، مثال الهمزة لم يخطأ وغيرها[٨٨]، وقال بهذا القول أبو حيان[٨٩] وابن عقيل[٩٠] ومعظم المحدثين[٩١] .

القول الثاني: الهمزة حرف من حروف الاعتلال: كما مرَّ لاحظنا أن الخليل جعل الهمزة المخففة في حقل حروف العلة الثلاثة ووصفها بالهاوية وهذا ما دفعه لقول ذلك، كما أنَّنا نجد أن سيبويه وصفها بالاعتلال وصرَّح بذلك بقوله: ((فالهمزة أجدر لأنَّها من حروف الاعتلال)) وجعل سيبويه الهمزة في زاوية الحروف التي يصيبها الاعتلال بحكم كثرة استعمالها وكثرة وقوعها في الكلام وهذا ما مرَّ ذكره؛ لذلك كلِّه جعل الهمزة أختًا لحروف العلة؛ ويصيبها الاعتلال كما يصيب الحروف الثلاثة، القول نفسه نجده لدى ابن السرَّاج في حديثه عن حروف العلة، إذ قال: ((إنَّ حروف العلة أربعةٌ: الواو والياء والهمزة والألف))[٩٢]، وغيرهم من العلماء الذين تبنُّوا هذا الرأي .

القول الثالث: الهمزة مشابهة لحروف العلة: هناك من العلماء من اختار القول بالمشابهة والمقاربة التي تربط الهمزة بحروف العلة لكن ذلك لا يخرجها عن أصلها في كونها حرفا

صحيحا تظهر عليه الحركات الإعرابية ، إذ ربطوا ذلك بأنَّ ما يجري على حروف العلة وما تتعرَّض له يجري بكثرة على الهمزة من تخفيف وتسهيل وتبديل وانقلاب عن هذه الحروف، وممَّن قال بهذا القول الفارابي[٩٣]، وأبو علي الفارسي[٩٤]، وابن جني[٩٥]، وابن يعيش[٩٦]، وابن عصفور[٩٧]، والمرادي[٩٨]، وغيرهم .

ولعلَّ الراجح من الأقوال المذكورة أعلاه القول الثالث أن الهمزة مشابهة لحروف العلة؛ والذي سوَّغ هذه المشابهة أن اللغة العربية تنشد التخفيف وتنبذ التثقيل؛ فهي في كلٍّ من حروف العلة والهمزة تطلب التيسير في النطق مع اختلاف الإجراءات بين الصورتين؛ فالغرض من الإعلال في حروف الاعتلال ـ كما صرَّح به الجرجاني[٩٩] ـ التخفيف، والهمزة كذلك تخفٌ في اللغة العربية؛ طلبًا للتخفيف؛ لكونها حرف ثقيل حتى كأنَّ الناطق به أشبه ما يعاني من الإسعال بسبب صعوبة تولدِّه، فضلًا عن ذلك أنَّه ينشأ من أقصى مكان في الحلق[١٠٠]، فهاتان الخطوتان أوجدتا التقارب والمشابهة بين الهمزة وحروف العلة .

نتائج البحث:

١. الغالب في مواضع التنبيهات نجد أنَّ لمسات الشربيني في إيراد التنبيهات الصرفية غلبت عليها الصبغة التفسيرية لعبارات الألفية وغالبا ما يترجم ذلك بأن يصدِّر التنبيه بعبارة (فهم) أو (قد فهم) أو (أرادَ) أو (المراد) تذييلا بعد شرحه لبيت الألفية وبشكل محدود لا على الدوام، وفهمه التفسيري هذا يأتي على صورتين فهو تارة يبني فهمه ـ وهو الغالب ـ على لفظة وردت في بيت من أبيات الألفية فيفسِّر سبب ذكرها أو سبب التمثيل بها، وتارة أخرى يكون فهمه مبنيًّا على بيت الألفية، وذلك إنشادا لتبسيط عبارات ابن مالك وهذا هو الهدف الأساس لشروح الألفية بمختلف عناوينها ومؤلِّفيها .
٢. إذا ما أورد الشربينيُّ تنبيها صرفيًّا تضمَّن خلافًا صرفيًّا أو منازعة لابن مالك في مسألة صرفية معينة نجده يكتفي بذكر الآراء المختلفة في المسألة من دون أن يضع رأيا خاصًّا له أو ترجيحا واضحا تارة، وتارة أخرى نجده يرجِّح ما يراه راجحًا كما مرَّ في المبحثين المتقدمين .
٣. الذي يتمعَّن في التنبيهات الصرفية الواردة في هذا الشرح فضلًا عن التمعن فيما احتوته هذه التنبيهات من مادة صرفية مختلفة وملاحظات منهجية على أبيات الألفية

الصرفية يجد أنَّ الشربيني لـه ثقافة واضحة وفكر منهجي مميز في طريقة التأليف وجمع المادة الصرفية إذا ما كانت مشتتة في أماكن مختلفة من الكتب؛ فيعمد إلى هذا الأسلوب التأليفي الذي يحقق هدفه المنهجي في جمع هذه الشتات، من ثم مناقشتها والتفصيل فيها وتوضيحها؛ لتحقيق غايته التعليمية .

٤. ومما انمازت به التنبيهات التي أوردها الشربيني أنهَّا لم تكن منصبة على عرض المادة الصرفية والتفصيل فيها ولا التركيز على الملاحظات المنهجية التي جاءت تعليقا على بناء أبيات الألفية فقط بل تضمَّنت أيضًا الحديث عن المعاني اللغوية لبعض الألفاظ التي وردت في نصوص التنبيهات كما مرَّ بنا في المبحث الأول؛ وهذه محاولة لرفع الغموض المعنوي عن بعض الألفاظ .

٥. انماز أسلوبه في عرض المادة الصرفية الواردة في أطر التنبيهات بالسهولة واليسر والسلاسة والابتعاد عن التعقيد والوعورة؛ وهذا ما منح طلبة العلم مزية تعلم ما طرح بشكل يسير بعيدا عن التعسير؛ وهذا ما غلب على المؤلفات في العصورة المتأخرة، أعني: البساطة واليسر .

٦. لعلَّ الراجح في تطبيق الشربينيِّ لأسلوب التنبيهات في شرحه وفي كتبه الأخرى مرجعه في الدرجة الأساسية إلى مواضبته على تدريس الألفية ومطالعته للكثير من كتب شرحها، فضلا عن منهج الشرَّاح فيها؛ وهذا ما خلق للشربيني ثقافة دقيقة ومحكمة اتجاه التأليف فضلا عن الملاحظات التي دوَّنها من طريق ذلك .

The morphological alerts of Al-Khatib Al-Sherbiny (d. 977 AH) in his book Fath Al-Khalek Al-Malik in solving the words of Alfiya Ibn Malik book and his approach to studying them.

Keywords: alerts, morphological, Sherbini

Eng. Youssef Karim Abdoun
Diyala General Directorate of Education

Abstract

The aim of this research is to shed light on the morphological material contained in El-Sherbiny's cautionary frameworks and his approach to them. These warnings, which are considered a sober compositional style, were filled with many of the books of scholars in the later ages. To present the annotated and written material in the books' stomachs, as the research was based on two axes, the first is to address the special method that Al-Sherbini dealt with in his mention of these warnings in his explanation of the Alfiyyah of Ibn Malik, as well as a brief translation of his biography, and the other is in the study of the

morphological material contained in the frameworks of the texts of the alerts Sherbini has a variety of morphological material.

الهوامش

١. ينظر: الكواكب السائرة: ٧٢/٣، وكشف الظنون: ١٨٧٥/٢، وشذرات الذهب، لابن عماد: ٥٦١/١٠، والأعلام، للزركلي: ٦/٦، وهدية العارفين: ٢٥٠/٢ .

٢. ينظر: الإقناع في حلِّ ألفاظ أبي شجاع (مقدمة المحقق): ٤٧ .

٣. ينظر: الكواكب السائرة: ٧٢/٣، وشذرات الذهب، لابن عماد: ٥٦٢/١٠ .

٤. ينظر: المصدر نفسه/المكان نفسه، وفي شذرات الذهب، ذكر: الثاني من شعبان: ٥٦٢/١٠ .

٥. ينظر: الإقناع في حلِّ ألفاظ أبي شجاع (مقدمة المحقق): ٤٧ .

٦. فتح الخالق المالك: ١١٦٤/٢ .

٧. فتح الخالق المالك: ١٨٥٦/٣ .

٨. ينظر: المصدر نفسه: ١٩٨١/٣ .

٩. ينظر: المصدر نفسه: ١٨٥٦/٣ .

١٠. ينظر: المصدر نفسه: ١٩٥٣/٣ .

١١. فتح الخالق المالك: ١٨١٧/٣ .

١٢. فتح الخالق المالك: ١٨٨٥/٣ .

١٣. المصدر نفسه: ١٨٧٨/٣ .

١٤. ينظر: المصدر نفسه: ١٨٨٠/٣ .

١٥. فتح الخالق المالك: ١٧٦٥/٣ .

١٦. ينظر: المصدر نفسه: ١٧٥٩/٣ – ١٧٦٠ .

١٧. فتح الخالق المالك: ١٨١٦/٣ .

١٨. المصدر نفسه: ١٧٩٣/٣ .

١٩. المصدر نفسه: ٢٠٣١/٣.

٢٠. فتح الخالق المالك: ١٨٨٥/٣ .

٢١. المصدر نفسه: ١٧٢٠/٣ .

٢٢. فتح الخالق المالك: ١٨٠٢/٣ .

٢٣. المصدر نفسه: ١٨٧٨/٣ .

٢٤. المصدر نفسه: ١٩١٥/٣ .

٢٥. المصدر نفسه: ١١١٧/٣ .

٢٦. ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤١٢/٣، وشرح شذور الذهب، لابن هشام: ٢١٢، والتطبيق النحوي: ٢١٨، ومعاني النحو: ١٦٦/٣ .

٢٧. سورة التوبة: من الآية: ٦ .

٢٨. ينظر: معاني النحو: ١٦٧/٣ .

٢٩. شرح التصريح على التوضيح: ٤٩١/١ .

٣٠. ينظر: شرح شذور الذهب، لابن هشام: ٢١١ .

٣١. فتح الخالق المالك: ١١١٧/٣ .

٣٢. ينظر: الكتاب: ٢٤٧/٣، والأصول في النحو: ٨٩/٢ .

٣٣. الجمل في النحو: ٣٨٧، وينظر: الخصائص: ٣١١/٢ .

٣٤. ينظر: الخصائص: ٢٣٣/١ .

٣٥. ينظر: شرح التسهيل: ١٢٢/٣، وأوضح المسالك: ٢٠١/٣، وشرح التصريح على التوضيح: ٤٩١/١، والنحو الوافي: ٢١٤/٢ .

٣٦. فتح الخالق المالك: ١١١٧/٣ .

٣٧. ينظر: النحو الوافي: ٢٠٢/٣، والتطبيق النحوي: ٢١٨، ومعاني النحو: ١٦٦/٣ .

٣٨. فتح الخالق المالك: ١٥٦٥/٣ .

٣٩. ينظر: الكتاب لسيبويه: ٣٢٥/٤، والممتع الكبير في التصريف: ١٧١، وشرح الكافية الشافية: ١٤٧٢/٣ .

٤٠. فتح الخالق المالك: ١٥٦٥/٣ .

٤١. ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٤٧٢/٣، وهمع الهوامع: ١١٦/١، والنحو الوافي: ٢٣٤/٤ .

٤٢. ينظر: الخصائص: ٢٥١/١ .

٤٣. ينظر: الممتع الكبير في التصريف: ١٧٢ – ١٧٣ .

٤٤. فتح الخالق المالك: ١٧٧٣/٣ .

٤٥. ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف: ٦١٤/٢ .

٤٦. ينظر: ضرورة الشعر، للسيرافي: ٩٢ .

٤٧. ينظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ٢١١/١، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٦١٤/٢، واللباب في علل البناء والإعراب: ٩٧/٢، وضرائر الشعر، لابن عصفور: ١١٨ .

٤٨. ينظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ٢١١/١، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٦١٤/٢، وارتشاف الضرب: ٢٤١٥/٥، وشرح ألفية ابن مالك، للشاطبي: ٤٢١/٦، وشرح التصريح على التوضيح: ٥٠٤/٢ .

٤٩. ينظر: الأصول في النحو: ٤٤٧/٣، وسر صناعة الإعراب: ٣٥٢/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٦١٧/٢ .

٥٠. ينظر: الألفاظ المهموزة: ٥٠ .

٥١. ديوانه: ٢٩ .

٥٢. ديوانه: ٧٧ .

٥٣. ينظر: شرح ألفية ابن مالك، للشاطبي: ٤٢٦/٦ .

٥٤. ألفية ابن مالك: ٥١ .

٥٥. فتح الخالق المالك: ١٨٢٢/٣ .

٥٦. المصدر نفسه: ١٨٢٢/٢ – ٢٨٢٣ .

٥٧. ينظر: شرح ابن الناظم: ٥٤٤ .

٥٨. ينظر: النحو الوافي: ٦٥٢/٤ – ٦٥٣ .

٥٩. ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش: ٤٣٤/٣، وشرح الشافية للرضي: ٢٨٤/١ .

٦٠. ينظر: الكتاب: ٤٨٧/٣، والمقتضب: ٢٨٧/٢، وسر صناعة الإعراب: ٣٥٥/٢، والمقرب: ١٠٣/٢ .

٦١. فتح الخالق المالك: ١٨٦٤/٣ .

٦٢. ينظر: شرح ألأفية ابن مالك، للشاطبي: ٤٢٢/٧ .

٦٣. ينظر: المقتضب: ٢٨٨/٢، والتعليقة: ٣٤٦/٣، وسر صناعة الإعراب: ٣٥٥/٢، وتوضيح المقاصد: ١٤٤٢/٣، وهمع الهوامع: ٣٩١/٣ .

٦٤. ينظر: أوضح المسالك: ٣٣١/٤ .

٦٥. ينظر: ألفية ابن مالك: ٥٥، وشرح الشافية، للرضي: ٢٨٦/١ .

٦٦. توضيح المقاصد: ١٤٤٢/٣ .

٦٧. ينظر: التسهيل: ٢٨٨ .

٦٨. ينظر: المقتضب: ٢٨٨/٢، والتعليقة: ٣٤٦/٣، والممتع الكبير: ٢٦٦، ودرة الغواص في أوهام الخواص: ٨٣، والمقرب: ١٠٤/٢ .

٦٩. فتح الخالق المالك: ١٨٦٤/٣ .

٧٠. ينظر: المرتجل في شرح الجمل: ٣٠١ .

٧١. ينظر: الكتاب: ٤٨٩/٣، واللباب في علل البناء والإعراب: ١٧٥/٢، وهمع الهوامع: ٣٩١/٣.

٧٢. ينظر: المقتضب: ٢٩٠/٢، وشرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ٢٢٩/٤، ولم أقف على رأيه في معانيه .

٧٣. ينظر: ارتشاف الضرب: ٣٩٤/١ .

٧٤. ينظر: الكتاب: ٤٨٩/٣ .

٧٥. فتح الخالق المالك: ٢٠٣١/٣ .

٧٦. ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢١٤٥/٤، وتوضيح المقاصد: ١٦١٦/٣، وشرح التصريح: ٦٤٢/٢ .

٧٧. توضيح المقاصد: ١٦١٥/٣ .

٧٨. ينظر: الأصول: ٢٦٥/٣، والمنصف: ٣٠٠، وشرح المفصل: ٤٥٤/٥، والممتع الكبير: ٣٠٤.

٧٩. شرح الشافية، للرضي: ٦٨/٣ .

٨٠. فتح الخالق المالك: ٢٠٣٥/٣ .

٨١. ينظر: الإعلال والإبدال والإدغام في ضوء القراءات القرآنية واللهجات العربية: ٦٥ .

٨٢. ينظر: العين: ٥٧/١ .

٨٣. الكتاب: ٥٤٤/٣ – ٥٤٥ .

٨٤. المقتضب: ١١٥/١، وينظر سر صناعة الإعراب: ٧٦/١ .

٨٥. شرح المقدمة المحسبة: ١٢٧/١ .

٨٦. الإنصاف في مسائل الخلاف: ٦٦٥/٢ .

٨٧. ينظر: المصدر نفسه: ٦٠١/٢ و ٦٦٥ .

٨٨. ينظر: الباب في علل البناء والإعراب: ٤٤٣/٢ .

٨٩. ينظر: ارتشاف الضرب: ١٩/١ .

٩٠. المساعد، لابن عقيل: ٣٧٥/٤ .

٩١. ينظر: المنهج الصوتي لعبد الصبور شاهين: ١٧٢ – ١٧٥، ودراسات في علم الصرف: ٢٩، وشذا العرف في فن الصرف: ١٩ .

٩٢. الأصول في النحو: ٣١١/٣ .

٩٣. ينظر: معجم ديوان الأدب: ٨١/٤ .

٩٤. ينظر: الحجة للقرَّاء السبعة: ٣٥٩/١ .

٩٥. ينظر: الخصائص: ٥٦/٢ .

٩٦. ينظر: شرح الملوكي في التصريف: ٢١٤ .

٩٧. ينظر: الممتع الكبير في التصريف: ١٤١ .

٩٨. ينظر: توضيح المقاصد: ١٥٦١/٣ .

٩٩. ينظر: كتاب التعريفات: ٣٥ (باب الألف) .

١٠٠. ينظر: إيجاز التعريف في علم التصريف: ١١٧ .

ثبت المصادر والمراج

- ارتشاف الضَّرَب مِن لسان العرب، لأبي حيِّان الأندلسي(ت٧٤٥هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: د.رجب عثمان محمد، مراجعة: د.رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط(١)، ١٩٩٨م .
- الأصول في النحو، لأبي بكر السراج النحوي البغدادي(ت٣١٦هـ)، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان ـ بيروت، ط(٣)، ١٩٩٦م.
- الإعلال والإبدال والإدغام في ضوء القراءات القرآنية واللهجات العربية، أطروحة دكتوراه، أنجب غلام نبي بن غلام محمد، كلية التربية للبنات، مكة المكرمة، ١٩٨٩م .
- الأعلام، للزركلي الدمشقي(ت١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، ط(٥)، ٢٠٠٢م .
- الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع، لشمس الدين محمد بن الخطيب الشربيني، تح: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط(٣)، ٢٠٠٤م .
- الألفاظ المهموزة، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي(ت٣٩٢هـ)، تح: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط(١)، ١٩٨٨م .
- ألفِّية ابن مالك، ضبطها وعلَّق عليها: د. عبد اللطيف بن محمد الخطيب، مكتبة دار العروبة في الكويت، ط(١)، ٢٠٠٦م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريِّين والكوفيِّين، لأبي البركات الأنباري(ت٥٧٧هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، ط(١)، ٢٠٠٧م.

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري المصري(ت٧٦١هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا ـ بيروت(د.ت) .
- إيجاز التعريف في علم التصريف، لابن مالك الطائي الجياني(٦٧٢هـ)، تح: محمد المهدي عبد الحي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الاسلامية، المملكة العربية السعودية، ط(١)، ٢٠٠٢م .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك الطائي الجيّاني(ت٦٧٢هـ)، حقَّقه وقدَّم له: محمَّد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٧م .
- التطبيق النحوي، د.عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ط(٢)، ١٩٩٨م .
- التعريفات، لعلي محمد بن شريف الجرجاني(ت٨١٦هـ)، ضبطه وصحَّحه: جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط(١)، ١٩٨٣م .
- التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفَّار الفارسي(ت٣٧٧هـ)، تحقيق وتعليق: د.عوض بن حمد القوزي، ط(١)، ١٩٩٠م .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي(ت٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: أ.د عبد الرحمن علي سُليمان، دار الفكر العربي، ط(١)، ٢٠٠١ .
- الجمل في النحو، لأبي القاسم الزجَّاجي (ت٣٤٠هـ)، حقَّقه وقدَّم له: د. علي توفيق الحمد، مؤسَّسة الرسالة، بيروت، دار الأمل، إربد ـ الأردن، ط(١)، ١٩٨٤م.
- الحُجَّة للقراء السبعة، لأبي علي الحسن بن عبد الغفَّار الفارسي(ت٣٧٧هـ)، تح: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، راجعه ودقَّقه: عبد العزيز رباح، أحمد يُوسُف الدَّقَّاق، دار المأمون للتراث، ط(١)، ١٩٨٤م .
- الخصائص، صنعة أبي الفتح عثمان بن جني(ت٣٩٢هـ)، تح: محمد علي النجَّار، المكتبة العلمية، (د.ت) .
- دراسات في علم الصرف، د. عبد الله درويش، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، ط(٣)، ١٩٨٧م .
- درة الغواص في أوهام الخواص، لأبي محمد الحريري البصري(ت٥١٦هـ) تح: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط(١)، ١٩٩٨ .

- ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، شرح وتعليق: د.م.محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز، المطبعة النموذجية، (د.ت) .
- ديوان الأقيشر الأسدي، صنعة الدكتور محمد علي دقة، دار صادر، بيروت، ط(١)، ١٩٩٧م .
- سر صناعة الإعراب، لأبي فتح عثمان بن جني(ت٣٩٢هـ)، تح: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، وأحمد رشدي شحَّاتة عامر، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، ط(١)، ٢٠٠٠م .
- شذا العرف في فن الصرف، لأحمد بن محمد الحملاوي(ت١٣٥١هـ)، تح: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد، الرياض (دت) (دط) .
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لعبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد(ت١٠٨٩هـ)، تح: محمد الارناؤوط، دار بن كثير، بيروت، دمشق، ط(١)، ١٩٨٦م .
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت٦٨٦هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط(١)، ٢٠٠٠م .
- شرح التسهيل، لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي، (ت٦٧٢هـ)، تح: د. عبد الرحمن السيد، د. محمَّد بدوي المختون، دار هجر، ط(١)، ١٩٩٠م .
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (ت٩٠٥هـ)، تح: محمد باسل عيون السُّود، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط(١)، ٢٠٠٠م .
- شرح الرضي على الكافية(ت٦٨٨هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط(٢)، ١٩٩٦م .
- شرح شافية ابن الحاجب، للرضي الاستراباذي، مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد البغدادي(ت١٠٩٣هـ) تح: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٨٢م.

- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لأبي محمد جمال الدين يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري(٧٦١هـ)، طبعة جديدة أعتنى بها محمد أبو الفضل عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان،ط(١)، ٢٠٠١م .
- شرح الكافية الشافية، للعلامة جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني(ت٦٧٢هـ)، حققه وقدَّم له: د. عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، ط(١)، ١٩٨٢م .
- شرح المفصل، ليعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا، المعروف بابن يعيش (ت٦٤٣هـ)، قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه: د. أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط(١)، ٢٠٠١م .
- شرح المقدمة المحسبة، لطاهر بن أحمد بن بابشاذ(ت٤٦٩هـ)، تح: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية ـ الكويت، ط(١)، ١٩٧٧م .
- شرح الملوكي في التصريف، لابن يعيش، تح: د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، ط(١)، ١٩٧٣م.
- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي(ت٣٦٨هـ)، تح: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط(١)، ٢٠٠٨م .
- ضرائر الشعر، لعلي بن مؤمن المعروف بابن عصفور(ت٦٦٩هـ)، تح: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط(١)، ١٩٨٠م .
- ضرورة الشعر، لأبي سعيد السيرافي(٣٦٨هـ)، تح: رمضان عبد التواب، دار النهضة العربية، بيروت، ط(١)، ١٩٥٨م .
- العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، (ت١٧٥هـ)، تح: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، (د.ت) .
- فتح الخالق المالك في حلِّ ألفاظ كتاب ألفية ابن مالك، لشمس الدين محمد بن أحمد الخطيب الشربينيّ (ت٩٧٧هـ)، دراسة وتحقيق: سيّد بن شلتُوت الشّافعيّ، دار الضياء، الكويت، ط(١)، ٢٠١٥م .
- الكتاب، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط(٣)، ١٩٨٨م .

- كشف الظنون عن الأسامي والفنون، لمصطفى بن عبد الله (حاجي خليفة)(ت١٠٦٧هـ)، مكتبة المثنى، العراق، ١٩٤١م .
- الكواكب السائرة، لنجم الدين بن محمد الغزي(ت١٠٦١هـ)، تح: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط(١)، ١٩٩٧م .
- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العُكبري البغدادي(ت٦١٦هـ)، تح: د.عبد الإله نبهان، دار الفكر ـــ دمشق، ط(١)، ١٩٩٥م.
- المرتجل في شرح الجمل، لأبي محمد عبد الله بن أحمد (ابن الخشاب)، (ت٥٦٧هـ)، تح: علي حيدر، دمشق، م١٩٧٢ .
- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل(ت٧٦٩هـ)، تحقيق وتعليق: د.محمد كامل بركات، دار الفكر ـــ دمشق، ط(١)، ١٩٨٢م .
- معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، ط(٢)، ٢٠٠٣م .
- معجم ديوان الأدب، لأبي إسحاق الفارابي(ت٣٥٠هـ)، تح: أحمد مختار عمر، مراجعة: د. إبراهيم أنيس، مؤسسة دار الشعب، القاهرة، ٢٠٠٣م .
- المقاصد الشافية في شرح الخُلاصة الكافية، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي(ت٧٩٠هـ)، تح: د.عبد الرَّحمن سُليمان العُثيمين وأخرون، معهد البحوث العلميِّة وإحياء التَّراث الإسلاميّ، جامعة أم القُرى، مكَّة والمكرَّمة، ط(١)، ٢٠٠٧م.
- المقتضب، صنعة أبي العبّاس محمد بن يزيد المبرّد (٢٨٥هـ)، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٤م .
- المقرب، لعلي بن مؤمن المعروف بابن عصفور(ت٦٦٩هـ)، تح: أحمد عبد الستَّار الجواري، وعبد الله الجبوري، ط(١)، ١٩٧٢هـ .
- الممتع الكبير في التصريف، لابن عصفور الأشبيلي(ت٦٦٩هـ)، تح: د.فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت ـ لبنان، ط(١)، ١٩٩٦م .
- المنصف، لأبي الفتح عثمان بن جني(ت٣٩٢هـ)، تح: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، دار إحياء التراث القديم، ط(١)، ١٩٥٤ .
- المنهج الصوتي للبنية العربية، للدكتور عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٠م .
- النحو الوافي، د. عباس حسن(ت١٣٩٨هـ)، دار المعارف، مصر، ط(٣)، (د.ت).
- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل بن محمد الباباني البغدادي(ت١٣٩٩هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ)، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت ـــ لبنان، ط(١)، ١٩٩٨م .